آراء

التلويح لبايدن بـ«خدمات» إسرائيل الأمنية

أنطوان شلحت

يتصاعد الانشغال في إسرائيل، يومًا بعد يوم، بالوجهة العامة التي تعتزم الولايات المتحدة السير نحوها في ظل ولاية الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، التي ستبدأ في يناير/ كانون الثاني 2021، سيما في ضوء مؤشرات قوية تدل على أنها على أعتاب تغيير ما في المقاربة المتعلقة بسياستها الخارجية، وما قد يترتب على ذلك من تأثير في سياسة اليمين الإسرائيلي الحاكم.

داخل هذا الانشغال، ترتفع أصوات كثيرة تعرب عن ثقتها بأن بايدن ومستشاريه سيعرفون كيف يفصلون بين الشائعي والأساس، وأنهم حينما سينظرون إلى خريطة الشرق الأوسط «سيشاهدون أن هناك دولة واحدة مستقرّة وحليفة حقيقية لهم في المنطقة هي إسرائيل»، بحسب دبلوماسي سابق، بموازاة ذلك، ارتأى المقرّبون من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إطلاق موسم التلويح بـ«الخدمات الأمنية» التي تقدّمها إسرائيل للولايات المتحدة، وتعتبر برأيهم أفضل ضمانٍ لصيانة «العلاقات الخاصة» بين الدولتين في المدى البعيد.

ما يمكن أن نستقطره مما يكتبه هؤلاء أن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بطابع خاص، لا يقدر عليه أي تبدّل للإدارات الأميركية. ويُشار، في هذا الشأن تحديدًا، إلى أنه منذ «11 سبتمبر» في 2001 في الولايات المتحدة، تبدو العلاقات الأمنية بين البلدين أوثق من أي وقتٍ مضى، في ظل الخطر الجديد المتمثل بـ«الإرهاب العالمي»، ولكنها كانت وثيقة في ما سبق.

مما جرى التوقف عنده ما يلي: أولا، منذ يوم 27 ديسمبر/ كانون الأول 1962، قال الرئيس الأميركي، جون كينيدي، لوزيرة الخارجية الإسرائيلية، غولدا مائير، إن «للولايات المتحدة علاقات خاصة مع إسرائيل في الشرق الأوسط. يمكن مقارنتها فقط بالعلاقات التي تربطها مع بريطانيا في ما يختص بسلسلة طويلة من المسائل الدولية». وفي أثناء الحرب الباردة (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق) كانت هناك مصالح استراتيجية مشتركة للبلدين في كبح العدوانية التي كانت سمةً ملازمةً لدول تحت رعاية الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، ولاحت تلك المصالح في أفق العلاقات الثنائية مع تدخل مصر جمال عبد الناصر في الحرب اليمنية.

ثانيا، أقدمت إسرائيل، في عام 1981، على تدمير مفاعل تموز النووي في العراق إبّان حكم صدّام حسين، ما تسبب بمسّ قدراته العسكرية على نحو كبير. وبعد عشرة أعوام، في أكتوبر/ تشرين الأول 1991، وإثر تدخل التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، شكر وزير الدفاع الأميركي، ديك تشيني، إسرائيل «على العمل الشجاع والدراماتيكي» الذي قامت به قبل عقد.

ثالثا، في شهادته، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي يوم 15 مارس/ آذار 2007، قال قائد منطقة أوروبا في الجيش الأميركي (USEUCOM)، الجنرال بنتس ج. كرادوك، إن إسرائيل كانت بمثابة «الحليف الأقرب» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ودعمت المصالح الأميركية «بشكل مثابر ومباشر». وهذا تقدير مهني من شأنه أن يسحب البساط من تحت أقدام القائلين إن إسرائيل تشكل عبئًا استراتيجيًا، ولا تعود بأي منافع على المصالح القومية الأميركية.

رابعا، بسبب أن موضوعاتٍ كثيرة مرتبطة بالعلاقات الاستراتيجية الأميركية – الإسرائيلية، تلفّها السريّة المطلقة أو الغموض الكبير، سيما على مستوى التعاون في المجال الاستخباراتي، فمن شبه المستحيل أن يُتاح أمام الدارسين والمحللين إمكان تقويم القيمة الحقيقية لهذه العلاقات. ومع ذلك، في 1986 قال الجنرال جورج ف. كيغن، الذي خدم في استخبارات سلاح الجو الأميركي، إنه ما كان سينجح في جمع المواد الاستخباراتية التي حصل عليها من إسرائيل، حتى لو كانت تحت تصرّفه «خمس وكالات سي. أي. إيه». ووردت أقواله في مقابلة صحافية، في وقتٍ كانت فيه الحرب الباردة في ذروتها، وأضاف: «إن قدرة سلاح الجو الأميركي خصوصًا، والجيش عمومًا، على الدفاع عن مكانتهما في حلف شمال الأطلسي (الناتو) مدينة للاستخبارات التي تزودهما إسرائيل بها أكثر من أي مصدر استخباراتي آخر».

مفوضية الائتلاف السوري للانتخابات وغياب المشروع

مالك ونوس

على عكس ما هو محدَّدٌ في قرارات الأمم المتحدة عن الانتقال السياسي في سورية، ومراحل تنفيذ هذا الانتقال، المُقرَّرة والواضحة في بيان جنيف رقم 1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتشكيل «هيئة حكم انتقالي»، من ضمن مهامها إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف الأمم المتحدة، على عكس ذلك، قرّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي حدّدها النظام السوري، في إبريل/ نيسان المقبل، وإذ يشير هذا الأمر إلى جهل بتلك القرارات، فإنه يشير أيضًا إلى وجود اللامعقولية في عمل «الائتلاف»، وإلى تخبط وتسرّع في اتخاذ القرارات. وفي النهاية يدل على غياب المشروع المستقبلي لدى هذا «الائتلاف» الذي لم يستطع، خلال سني عمله السياسي المعارض، صياغة مشروع وطني جامع، يربط الوطني بالتحرّري، وينشر ثقافة المعارضة الحقّة بين جمهوره، على الأقل، قبل أن يصبح جاذبًا لجمهور آخر، أتى على الإشارة إليه في البيان الذي أعلن فيه قرار خوض الانتخابات، لم يَحظَ الائتلاف السوري المعارض إلى قرار مثل الذي أصدره أخيراً للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، ليؤكد غربته عن جمهوره وشذوذ قراراته، فهو لطالما كان غريباً عن الجمهور الذي يدّعي تمثيله، حتى أنه إذا سألت لاجئاً في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، أو مخيماتهم في تركيا وتجمّعاتهم في لبنان، عن هذا الائتلاف، فإنه سينفي علمه بوجوده. ولا يلام هؤلاء؛ إذ أبقى هذا المكون المعارض نشاطه داخل المكاتب في الدول التي يتوزّع أعضاؤه عليها، وخصوصاً تركيا، على الرغم من أنه أكبر مكونات المعارضة السورية. كما لم يرسل مندوبيه إلى هؤلاء اللاجئين للاطلاع على مشكلاتهم، من أجل محاولة تخفيفها، ولن نقول حلها.

جديد هفوات هذا «الائتلاف» إصداره قراراً، في 19 الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، يعلن فيه إنشاء «المفوضية العليا للانتخابات» لتقديم شخصيةٍ معارضةٍ منافسة، تخوض السباق الانتخابي في مقابل الرئيس السوري، بشار الأسد، في الانتخابات الرئاسية سنة 2021. وإذ لا يمكن، بكل بساطة، القول إن السبب وراء قراره هذا جهله بالقرارات الخاصة بالحل السلمي في سورية، برّر قراره بحجة «تهيئة الشارع السوري لخوض غمار الاستحقاق الانتخابي»، و«نشر الوعي بأهمية المشاركة الفاعلة في الاستحقاقات الوطنية». وكان هذا الائتلاف شديد التفاؤل، حين تحدّث أن الانتخابات ستجلب له أصواتاً حتى من المناطق الموالية للنظام في دمشق والساحل وغيرها. وهنالك حيرة في توصيف الدافع إلى حديثه عن أصوات سينالها في مناطق سيطرة النظام، عبر «التعاون والتنسيق مع القوى الاجتماعية والمدنية» الموجودة فيها، هل هو التفاؤل أم الجهل أم الانفصال عن الواقع؟

ومع أن هنالك من الدول من يعترف به ممثلاً وحيداً للشعب السوري، وعلى الرغم من الإمكانات المادية واللوجستية التي توفّرت له، والسخاء الإعلامي الذي لم يتوفّر لمعارضة سبقته، لم يتطوّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوري ليصبح إطاراً جامعاً للمعارضين السوريين، على هيئة كيانٍ حزبيٍّ، ليستحق هذا الموقع الذي كُرّس فيه، فلم يستطع أن يَكوّن حزباً معارضاً، ولا أن يكون إطاراً جامعاً لعشرات الكيانات والشخصيات المعارضة والأفراد الذين يتوزّعون على أرض الوطن، أو في الخارج في المنافي، فوجود مئات الآلاف منهم في أوروبا وحصولهم على صفة اللجوء، أعطاهم القدرة والوقت الكافي لممارسة السياسة في السياق المعارض بحريةٍ، وكان فرصةً لتشكيل حزبٍ من هذا القبيل، وجمعياتٍ تنبثق عنه، فتعنى بهموم اللاجئين وتتابع أمورهم، كما تجهّزهم لتتخذهم لوبيات ضغطٍ على الحكومات الغربية لحثّها على الضغط، هي الأخرى، باتجاه تحقيق الحل السياسي في سورية. وكانت هذه الخطوة، لو تمّت، كفيلةً بتحشيد تلك القوى والشخصيات والأفراد لخدمة أجندات هذا الائتلاف، لكن عدم اهتمامه بشيءٍ من هذا القبيل يدلّ على مدى غياب الدراية بأهمية توسيع العمل، وتحشيد الإمكانات من أجل تنفيذ المهام التي تأسس من أجل تحقيقها.

على العكس من ذلك، أدّى تكراره الدائم احتكاره صفة الممثل الشرعي لـ«قوى الثورة والمعارضة السورية»، إلى جعل بقية القوى تنزوي وتخور قواها إفساحاً في المجال لهذا «الائتلاف»، حتى يقوم بوظيفته، لكنه لم يفعل.

الآن ومع قرار «الائتلاف» الذي يجافي الصحة، ويبرزه بعيداً عن المسؤولية في اتخاذ خطواته، لم يعد الأمر يسمح بمزيدٍ من تبرئته، على فشله في تحقيق أي مستندٍ يستند إليه الشعب السوري، إذا أراد مقارعة النظام عبر جسم وازنٍ يكون نداً لجسم النظام. كما لم يؤسس، هو والمعارضة، لثقافةٍ معارضةٍ لدى جمهور المعارضين، تكون ديمقراطية، فتعي ذاتها وتحترم الآخر، وتبتعد عن مجرّد توجيه اللعنات والشتائم للنظام، إلى تشريح المسببات التي دفعتها إلى الثورة عليه، ووضع تصوّرٍ لسورية الغد التي يأمل من خرج ضد النظام العيش فيها. يمكن القول إنه تبيّن أن «الائتلاف» لا يتخذ مواقفه ويصدر قراراته وفق منهجيةٍ معتمدةٍ ومتوافقٍ عليها بين أطراف قياداته التي يجب أن تتخذ مواقف وقرارات كهذه اعتماداً على سياساتٍ وبرامج عمل مستقبلية، بل يبدو أن صبيانية تحكّم اتخاذ هذه القرارات، وربما مصالح فردية تدفع نحوها. وتبين ذلك حين تراجع سريعاً عن قرار المشاركة في الانتخابات، بعدما تلقى ما تلقاه من انتقاداتٍ ومطالبةٍ في التراجع، إلا أن تراجعه افتقر إلى صيغةٍ للاعتذار، مع العلم أنه كان من المفترض أن يعقبه استقالة قيادته، وهو ما يؤكّد استمرار التعالي على جمهوره، إن لم نقل عدم اكتراثه له. أما تأكيده، في بيان القرار، أن «الائتلاف» هو الممثل الشرعي لقوى الثورة والمعارضة السورية، فليس سوى لتأكيد أحقيته دون سواه من قوى الثورة والمعارضة على تمثيل هذه المعارضة في أي انتخابات، ما يعدّ مصادرةً لحقّ أي معارض، على الأقل، في الترشح لخوض الانتخابات، ما يدلّ على استبدال مهمته جامعاً للسوريين إلى نابذٍ رموزهم.

(كاتب سوري في روما)

> لا يتخذ «الائتلاف» مواقفه ولا يصدر قراراته وفق منهجية معتمدة ومتوافقٍ عليها بين أطراف قيادته

كاريكاتير **عماد حجاج**

وطن على مفترق طرق

معين الطاهر

مع إطلالة فصل الشتاء، وقبل الإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات الأميركية، تبخّرت سريعًا سحابة الصيف التي ظلّلت المشهد الفلسطيني، والتي ارتفعت في سماء فلسطين بعدما اتّخذت السلطة الوطنية موقفًا من خطة الضمّ، وعارضت تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني، واستدعت سفيريها من الإمارات والبحرين، كما شهدت الساحة السياسية الفلسطينية أجواءً من المصالحة ووحدة الموقف على قاعدة مواجهة «صفقة القرن»، والتحلّل من الاتفاقات مع الكيان الصهيوني ووقف التنسيق الأمني.

تهاوت سريعًا كل الآمال على ثبات هذا الموقف والبناء عليه، للانتقال من مرحلة إلى أخرى، يراكم فيها الشعب الفلسطيني نضالاته، ويصوغ خلالها مشروعه الوطني الهادف إلى دحر الاحتلال، والجامع لوحدة الأرض والشعب والقضية. مشت السلطة نصف الطريق في هذا الاتجاه، لكن عيونها كانت ترنو إلى الخلف، إلى اللحظة التي تنكص فيها على عقبيها، جلّ هدفها المحافظة على بقائها الذي هدّدته «صفقة القرن»، جاعلةً معركتها ضدّ الضمّ القانوني، متناسية الضمّ الزاحف الذي يبتلع الأرض، ويضع الشعب في معازل تضيق كلما زادت المستوطنات اتساعًا. استبقت النتائج الرسمية للانتخابات الأميركية، لتبشّرنا «بانتصار» مدوٍّ حملتْه قصاصة ورق من ضابط يعمل منسقًا لشؤون المناطق، يبشّر فيها بأن الحكومة الإسرائيلية ستعيد لها مقاصّة الضرائب الفلسطينية التي امتنعت عن استلامها سابقًا. أما الثمن، فهو العودة إلى الاتفاقات التي قبل إن السلطة قد تحلّلت منها، بما فيها التنسيق الأمني الذي افترض بعضهم أنه قد توقف، ومن دون أي تعهد من أي مستوًى سياسي صهيوني، بأيّ التزام تجاه السلطة والاتفاقات الموقّعة معها، عدا ذلك المتعلّق بإعادة جزء من أموال الفلسطينيين لهم؛ إذ ما لبث مجلس الوزراء الصهيوني أن قرّر اقتطاع 600 مليون شيكل، أو ما يعادل 20% من مجموع المبالغ المستحقة، باعتبار أنها صُرفت على أسر الشهداء والأسرى والجرحى. كما قرّرت إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية لاستكمال خطّتها بالضمّ الفعلي، وسط احتفال السلطة بانتصاراتها الزائفة.

قرّر جهابذة السياسة في السلطة الفلسطينية أن عليهم القيام بخطواتٍ استباقية، لعلّها تعزّز من علاقتهم بإدارة الرئيس الأميركي المُقبل، دونالد ترامب، فنقلوا رسائل، عبر وسطاء، إلى فريقه الانتخابي يتعهّدون بها بوقف أي انضمام فلسطيني إلى المنظمات الدولية التي تعهّد الرئيس محمود عباس، مرارًا وتكرارًا، بانضمام فلسطين إليها. وفي ذلك دلالة واضحة على السقف السياسي الذي قنعت به قيادة السلطة، سقف الحكم الذاتي المحدود البعيد عن مظاهر السيادة؛ كما تعهّدت أيضًا بمراجعة مناهج التعليم الفلسطينية، وهي التي تعرّضت على الدوام لعبث مقصود فيها كلما صدرت اتهامات بأنها تحتوي تحريضًا بين سطورها. أما ثالثة الأثافي، فهي التعهّد بإصلاح نظام دفع المخصّصات المالية لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، وهو تعهّد يستهدف إيقاف الحسومات التي تفرض على المقاصّة الضريبية، بذريعة أنها تُصرف على الأسرى والشهداء الذين تعتبرهم السلطات الإسرائيلية «إرهابيين»، وفتح الطريق أمام المساعدات الأميركية التي بالذريعة ذاتها تحول بين السلطة واستلامها قوانين سُنّت في الكونغرس، تفرض رقابةً على طرق إنفاق الأموال. ومن هنا، تسعى السلطة الفلسطينية إلى إنهاء ما تُعرف بمخصّصات الشهداء والأسرى، وإقامة نظام بديل للرعاية الاجتماعية، شبيه بصناديق المعونة الوطنية الخاصة بالفقراء، وضمن المعايير نفسها، فيحصل منه بعض الأسرى والشهداء على فتات صناديق الرعاية الاجتماعية، بوصفهم وعائلاتهم بحاجةٍ إلى هذه المعونات، وليس باعتبارهم مناضلين وأسرى، والضمير الحي للشعب الفلسطيني. ويبدو أن الجانب الإسرائيلي مطلع على هذه الخطوات؛ إذ أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، أنه تم التوافق مع الجانب الإسرائيلي على طبيعة الحسومات، بحيث لا تؤثر على المردود المالي للسلطة بشكل كبير، وأن ثمّة اجتماعات تنسيقية متتالية مع الإسرائيليين خلال الفترات المقبلة لحلّ جميع الإشكالات. ومقابل تلك التعهّدات، توقّعت السلطة الفلسطينية من الإدارة الأميركية المقبلة المساهمة في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، واستئناف تقديم المساعدات المالية للسلطة ولأجهزة الأمن الفلسطينية، وفتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، وعودة وكالة التنمية الأميركية إلى تنفيذ مشاريع في الضفة الغربية. ماذا حقّقت السلطة من ذلك سوى تأمين موارد مالية تكفي لإدامتها، بعدما احتفت بتراجع مشروع ترامب المتضمّن فعليًا إنهاء السلطة، واستبداله بالضمّ الفعلي الزاحف الذي قد يطيل في عمرها فترة محدودة. ومقابل ذلك، زاد ارتهانها للكيان الصهيوني وارتباطها به؛ ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل أعادت السفيرين اللذين كانت قد سحبتهما من أبوظبي والمنامة عند قيام الأخيرتين بتطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى أماكن عملهما، في خطوةٍ اعتذاريةٍ لهما ولغيرهما ممن لا يزال متردّدًا في اتخاذ خطوات تطبيعية، بعد خطواتها أخيرًا، ما عاد بإمكان السلطة الفلسطينية الاحتجاج على ذلك، وليس مستبعدًا أن تشهد قريبًا، في عواصم هذه الدول، لقاءات لمسؤولين من السلطة مع مسؤولين صهاينة، تحت ذريعة التوسّط العربي لحلّ الخلافات. أما انضمال ضدّ التطبيع بأشكاله كافة، فقد أصبح مهمة الجماهير الفلسطينية والعربية وحدها!

بعد هذه التطورات، ما مصير الانتخابات، والمصالحة الفلسطينية، والمقاومة الشعبية وقياداتها المفترضة، بل والاتفاق على المشروع الوطني الفلسطيني، بعد أن بات واضحًا أن مشروع السلطة الفلسطينية، المراوحة في المكان والمحافظة على ذاتها، والمصرّة على العودة إلى علاقاتها مع الاحتلال باقوى مما كانت، وبعدما تبيّن لها عبث قراراتها أخيرًا بانتظار المفاوضات التي ستزداد القعقعة حولها، لكن لن نرى لها طحينًا؟!

تفترض المصالحة أساسًا اتفاقًا سياسيًا قبل أي اتفاق إجرائي. وعلى الرغم من أن حركة حماس والفصائل الفلسطينية قد تقدّمت خطواتٍ باتجاه الموافقة على حلّ الدولتين، إلّا أن ما يجري ضمن هذه السياسات يبعد حتى هذا الحلّ الذي بات مرجّحًا أنه قد دُفن تحت جرّافات المستوطنات. ولا يوجد مشروع حقيقي للسلطة سوى بقائها، وهو البقاء الذي سيتحوّل إلى حكم ذاتي محدود لمعازل فلسطينية، في ظلّ هذا الوضع، لا يمكن تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.

يبدو أن ثمّة مفترق طرق يقف الجميع أمامه: أولهما استمرار محادثات المصالحة، كما جرى في السابق، وعلى مدى أعوام مرت، وفي ظلّ اتفاق أوسلو والتنسيق الأمني، ولهذه المباحثات دواع تتعلق بمحاولة تملّص أطرافها من المسؤولية عن استمرار الانقسام، لكنها لن تؤدي إلى أي إنجاز جديد، إلا أنها قد تنجح في إدارة بعض جوانبه. والخيار الثاني الذي ينبغي التفكير به جديًا ليس لحل مشكلة الانقسام فحسب، وإنما لإعادة الروح إلى المسار الفلسطيني، فيتمثّل بالعمل على قيام جبهة وطنية متّحدة، تضم في صفوفها كل اتجاهات الشعب الفلسطيني وفعالياته في مختلف أماكن وجوده، الضفة الغربية وقطاع غزة، وفلسطين المحتلة عام 1948، والشتات الفلسطيني، لإعادة بناء منظمة التحرير، وتصعيد المقاومة بكل أشكالها المتاحة من أجل دحر الاحتلال، والنضال ضدّ نظام الأبارتهايد الصهيوني، لتحقيق الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني كاملًا، بعيدًا عن اللهاث وراء سراب الحلول الزائفة.

(كاتب فلسطيني)

> مشروع السلطة الفلسطينية، المراوحة في المكان والمحافظة على ذاتها، والعودة إلى علاقاتها مع الاحتلال

مسلحون مسلح خلال اعتداء على قرية سلفيت في الضفة الغربية (جعفر اشتيه/فرانس برس)

الناصرية العراقية الثائرة في ثلاث حقائق

عبد اللطيف السعدون

أطلق ثوار الناصرية في العراق آخر صيحة لهم في الهزيع الأخير من ليلة «السكاكين الطويلة» التي ارتكبتها عصابة «القبعات الزرق» نهاية الأسبوع المنصرم، خاطبوا القدس، إسماعيل هنّانيي، إلى الكاظمي في زيارته الأولى كانوا ما يزالون يغطّون في نومهم أن «نقودنا .. الكثير من الموت والدمار في انتظارنا إذا لم تتدخلوا». لم يردّ أحد على صيحات الثوار، واكتفت البيانات الحكومية بتسجيل حصيلة تلك الليلة الدموية: سبعة شهداء على الأقل، وأكثر من ثمانين جريحا. ولم تجرؤ تلك البيانات الصادمة أن تحدّد القاتل المعلوم المجهول، لكنها عثرت عن أسفها لما حدث، وشكّلت لجنة للتحقيق، مضيفة رقما جديدا إلى عدد القتلى المعنية بوقائع مماثلة، والتي تجاوزت المائة، من دون نتيجة تُذكر.

القاتل وحده تجرّأ أن يعترف، عند صباح الديك، بمسؤوليته، مشيدا بأفراد عصابته الذين هاجموا «الجوكرية الذين يعملون وفق أجندات خارجية مشبوهة»، ولم ينس أن يطلق تهديده بأن عصابته جاهزة للردّ إذا ما عاد الثوار إلى الساحات. أما رجل الدولة التنفيذي الأول، مصطفى الكاظمي، الذي طالب الثوار باستقالته، فقد تقمص لباس الحملان في زعمه أن حكومته التزمت بتعهداتها، وحدّدت موعدا لانتخابات مبكرة، وأخرها اقتحام ساحة الانتفاضة في الناصرية وقتل عدد من الشباب بدم بارد»، صفعة التمرّد هذه الحقت بالصدر وبتياره خسارة لا يمكن تعويضها بسهولة. وجاءت الصفعة الأخرى من الأحذية الشيوعيين الذين دانوا «صولة القبعات الزرق»، ووصفوها بأنها «مرفوضة كليا ومدانة ومستنكرة، بغض النظر عن مرتكبيها وألوانهم ومسمّياتهم. ولا حق لأية قوة سياسية أو مسلحة منح نفسها صلاحية فضّ التظاهرات والاعتصامات واستخدام العنف في ذلك»، وعابوا عليه موقفه المتناقض في الدعوة إلى تعزيز هيبة الدولة ومؤسساتها الأمنية والقضائية من جانب، والقيام بما يعدّ تعدّيا وتجاوزا صارخا على هذه الهيبة من جانب آخر.

(كاتب عراقي)

حصة «التيار الصدري»، وربما أصبحت قادرةً على تغييبه عن المشهد السياسي، أو تحجيم حركته على الأقل.

و«صولة القبعات الزرق» معطوفة أيضا على وصية مرشد الجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، التي أبلغها قائد فيلق القدس، إسماعيل قاآني، إلى الكاظمي في زيارته الأولى، أخيرا إلى بغداد، بقمع الانتفاضة/ الثورة قبل إجراء الانتخابات، كي يضمن فوز الموالين لولاية الفقيه، وإذا ما وجد الكاظمي حرجا في ذلك، أو تردّد في التنفيذ، فإن هناك من سينفذ الوصية. وقد كرّر المشهد، في بيانه التحذيري، التهديد نفسه، واعتبر أعوانه في حالة جاهزية، وهذا ما كان.

وهي كذلك معطوفة على مجريات الصحافة وحرية التظاهر، لأنه يطرح من جديد النقاش حول «حرب الصور» ما بين منفذي القانون من جهة، والصحافيين والمواطنين العاديين من جهة أخرى.

ويعتقد الصحافيون أن هذا القانون سيعيق حرية الصحافة، بما أنه سيمنعهم بشكل ملموس من تغطية أي شكل من المظاهرات مستقبلاً، وحتى الأشخاص العاديين الذين اعتادوا أن يصوّروا الشرطة بهواتفهم الذكية للتنديد بالعنف المحتمل من عناصرها سيتم تجريمهم ومعاقبتهم، طبقاً لفصول القانون نفسه الذي يعاقب كل من نشر صوراً تسمح بتحديد هوية عنصر إنفاذ القانون، بهدف الإضرار بسلامته الجسدية أو العقلية، بالسجن سنة نافذة وغرامة تبلغ 45000 يورو، طبقاً للمادة 24 من القانون نفسه، والتي يُعتقد أن الحكومة بدأت بالتراجع عنها، بعدما قبلت إعادة صياغتها، تحت ضغط الشارع.

خطورة هذه المادة التي تمنع الجمهور من نشر صورة تحدّد هوية عناصر إنفاذ القانون في أثناء قيامهم بعملهم، هي صياغتها الملتبسة، عندما تتحدّث عن «التأثير على السلامة الجسدية أو العقلية والنفسية لعناصر الأمن»، وهي عبارة فضفاضة قابلة للتأويل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بما هو عقلي أو نفسي، ومن شأن اعتمادها وضع شبكات التواصل الاجتماعي تحت مراقبة الشرطة، لمنع نشر أي صورة تفضح انتهاكات الشرطة، وهو ما سيسمح لها باستمرار تجاوزاتها التي ستصبح عملياً وقانونياً غير قابلة للمراقبة، وبالتالي غير قابلة للنقاش أو الجدل، كما هو الأمر مع صور وفيديوهات كثيرة فضحت تجاوزات عناصر من الشرطة، وقبل ذلك فجّرت قضية الكساندر بنالا، الموظف السابق في بروتوكول الرئيس الفرنسي الذي ضبطته إحدى الكاميرات وهو يرتدي صفة شرطي، ويقوم بتعنيف متظاهرين ضد سياسة رئيسه.

وبالنسبة للحكومة التي تقدّمت بالمشروع فهو، في نظرها، يسعى إلى حماية عناصر الأمن في أثناء قيامهم بواجبهم، بعدما تضاعفت حوادث العنف ضدّهم نتيجة نشر صورهم بشكل كبير في أثناء إنفاذ القانون على مواقع التواصل الاجتماعي، مصاحبة بحملات تؤجّج الكراهية والعراهية ضدهم. ولكن الصحافيين والمدافعين عن الحريات العامة يرون فيه هجوماً على الحريات العامة، وانحداراً خطيراً نحو الاستبداد الذي يمهّد لتأسس قيام دولة بوليسية، بدأ شبحها يطل برأسه على الجمهورية الخامسة الفرنسية في عهد رئيسها المعادي للحريات العامة.

أن قانوني العقوبات وحرية الصحافة في فرنسا يعاقبان، بالفعل، على التحريض على الكراهية، بالإضافة إلى ما تتضمنه القوانين الفرنسية الأخرى من نصوص توفر حماية كاملة للشرطة. لذلك يعتبرون أن الهدف من سن قانون جديد محو «آثار الجريمة»، خصوصاً عندما يكون من ارتكبها عنصر أمن، بما أنه سيمنع مستقبلاً التقاط أو نشر صور رجال الأمن تُظهر تجاوزاتهم في أثناء تطبيقهم القانون، فالقانون الحالي المعمول به في فرنسا يسمح بتسجيل صور عناصر الشرطة ونشرها، ويمنع هذه العناصر من معارضة تسجيل صورهم عند قيام بمهامهم، ما يعطي للصحافيين والمواطنين «سلطة مراقبة» رمزية لعمل عناصر الشرطة في أثناء تدخلهم في الفضاء العام. وما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذا القانون ما هو سوى استكمال سلسلة من قوانين مكبّلة للحرية وبسط لنفوذ الدولة البوليسية هو أنه يأتي مكملاً لقوانين سابقة، تعطي للشرطة صلاحيات كبيرة في مراقبة الفضاء العام، مثل القانون الذي يسمح لعناصر الشرطة والدرك بتصوير تدخلاتهم بواسطة «الكاميرات المحمولة»، والطائرات بدون طيار، وقانون آخر يسمح باستخدام برنامج التعرّف على الوجه لتحديد هوية المتظاهرين أو الأشخاص الذين تلتقط صورهم الكاميرات المزروعة في كل مكان، بما في ذلك حتى الصور المنشورة على الإنترنت، ووضعها في ملفات معالجة السجل الجنائي التي تضم ملايين الصور المخزّنة. وهو ما بات يفرض مراقبة جماعية على المجتمع، يخضع لها الجميع من دون أن يشعروا بها.

أخطر ما وراء هذا القانون تهديده الديمقراطية التي تعرف نكوصاً كبيراً داخل مجتمعات غربية كثيرة، بحيث أصبح الهاجس الأمني يأتي قبل حماية الحريات وضمان ممارستها من خلال سن قوانين تعزّز صلاحيات الشرطة وتحدّ، بحكم الأمر الواقع، من السلطات المضادّة للصحافة وللمواطنين.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> قانون جديد يستكمل سلسلة من قوانين مكبّلة للحرية وبسط لنفوذ الدولة البوليسية

شبح الدولة البوليسية الجديدة في فرنسا

علي انوزلا

أدّى قانون «الأمن الشامل»، المثير للجدل في فرنسا، إلى اندلاع مظاهرات في شوارع المدن الفرنسية الكبرى، وتأجيج الاحتجاجات السياسية ضد الحكومة والرئيس إيمانويل ماكرون. وقبل ذلك، عمل القانون نفسه على توتير العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام، واحدث شرخاً واسعاً في جدار الثقة بين جزء واسع من المجتمع وأجهزته الأمنية.

يرى معارضو القانون فيه تقييداً لحرية الصحافة وحرية التظاهر، لأنه يطرح من جديد النقاش حول «حرب الصور» ما بين منفذي القانون من جهة، والصحافيين والمواطنين العاديين من جهة أخرى.

ويعتقد الصحافيون أن هذا القانون سيعيق حرية الصحافة، بما أنه سيمنعهم بشكل ملموس من تغطية أي شكل من المظاهرات مستقبلاً، وحتى الأشخاص العاديين الذين اعتادوا أن يصوّروا الشرطة بهواتفهم الذكية للتنديد بالعنف المحتمل من عناصرها سيتم تجريمهم ومعاقبتهم، طبقاً لفصول القانون نفسه الذي يعاقب كل من نشر صوراً تسمح بتحديد هوية عنصر إنفاذ القانون، بهدف الإضرار بسلامته الجسدية أو العقلية، بالسجن سنة نافذة وغرامة تبلغ 45000 يورو، طبقاً للمادة 24 من القانون نفسه، والتي يُعتقد أن الحكومة بدأت بالتراجع عنها، بعدما قبلت إعادة صياغتها، تحت ضغط الشارع.

خطورة هذه المادة التي تمنع الجمهور من نشر صورة تحدّد هوية عناصر إنفاذ القانون في أثناء قيامهم بعملهم، هي صياغتها الملتبسة، عندما تتحدّث عن «التأثير على السلامة الجسدية أو العقلية والنفسية لعناصر الأمن»، وهي عبارة فضفاضة قابلة للتأويل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بما هو عقلي أو نفسي، ومن شأن اعتمادها وضع شبكات التواصل الاجتماعي تحت مراقبة الشرطة، لمنع نشر أي صورة تفضح انتهاكات الشرطة، وهو ما سيسمح لها باستمرار تجاوزاتها التي ستصبح عملياً وقانونياً غير قابلة للمراقبة، وبالتالي غير قابلة للنقاش أو الجدل، كما هو الأمر مع صور وفيديوهات كثيرة فضحت تجاوزات عناصر من الشرطة، وقبل ذلك فجّرت قضية الكساندر بنالا، الموظف السابق في بروتوكول الرئيس الفرنسي الذي ضبطته إحدى الكاميرات وهو يرتدي صفة شرطي، ويقوم بتعنيف متظاهرين ضد سياسة رئيسه.

وبالنسبة للحكومة التي تقدّمت بالمشروع فهو، في نظرها، يسعى إلى حماية عناصر الأمن في أثناء قيامهم بواجبهم، بعدما تضاعفت حوادث العنف ضدّهم نتيجة نشر صورهم بشكل كبيرٍ في أثناء إنفاذ القانون على مواقع التواصل الاجتماعي، مصاحبة بحملاتٍ تؤجّج الكراهية والعراهية ضدهم. ولكن الصحافيين والمدافعين عن الحريات العامة يرون فيه هجوماً على الحريات العامة، وانحداراً خطيراً نحو الاستبداد الذي يمهّد لتأسس قيام دولة بوليسية، بدأ شبحها يطل برأسه على الجمهورية الخامسة الفرنسية في عهد رئيسها المعادي للحريات العامة.

أن قانوني العقوبات وحرية الصحافة في فرنسا يعاقبان، بالفعل، على التحريض على الكراهية، بالإضافة إلى ما تتضمنه القوانين الفرنسية الأخرى من نصوص توفر حماية كاملة للشرطة. لذلك يعتبرون أن الهدف من سن قانون جديد محو «آثار الجريمة»، خصوصاً عندما يكون من ارتكبها عنصر أمن، بما أنه سيمنع مستقبلاً التقاط أو نشر صور رجال الأمن تُظهر تجاوزاتهم في أثناء تطبيقهم القانون، فالقانون الحالي المعمول به في فرنسا يسمح بتسجيل صور عناصر الشرطة ونشرها، ويمنع هذه العناصر من معارضة تسجيل صورهم عند قيام بمهامهم، ما يعطي للصحافيين والمواطنين «سلطة مراقبة» رمزية لعمل عناصر الشرطة في أثناء تدخلهم في الفضاء العام. وما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذا القانون ما هو سوى استكمال سلسلة من قوانين مكبّلة للحرية وبسط لنفوذ الدولة البوليسية هو أنه يأتي مكملاً لقوانين سابقة، تعطي للشرطة صلاحيات كبيرة في مراقبة الفضاء العام، مثل القانون الذي يسمح لعناصر الشرطة والدرك بتصوير تدخلاتهم بواسطة «الكاميرات المحمولة»، والطائرات بدون طيار، وقانون آخر يسمح باستخدام برنامج التعرّف على الوجه لتحديد هوية المتظاهرين أو الأشخاص الذين تلتقط صورهم الكاميرات المزروعة في كل مكان، بما في ذلك حتى الصور المنشورة على الإنترنت، ووضعها في ملفات معالجة السجل الجنائي التي تضم ملايين

عن عبثية العون الإنساني في اليمن

عائشة البصري

كثيرة ومُروعة التقارير الأممية والأكاديمية التي وثّقت سياسة التجويع التي انتهجها التحالف السعودي - الإماراتي ضد الشعب اليمني، منذ بداية تدخله العسكري في مارس/ آذار 2015. تعمّدت الرياض وأبوظبي قصف المزارع والمصانع والمخازن والمستشفيات وحتى مراكب الصيد. حاصرت قواتهما اليمن جوا وبرا وبحرا، وشلّت حركة مطار صنعاء، وحاصرت موانئ البلاد على البحر الأحمر، وأخّرت عبور ناقلات الوقود أو منعتها، ودمّرت الرافعات المستخدمة لتفريغ حمولات السفن في ميناء الحديدة الحيوي، واعترضت السفن واحتجزت بعضها شهورا، ولم تسمح لها بالعبور إلا بعد أن تأكدت من انتهاء صلاحية شحنات الغذاء والدواء أو تعرّضها للتلف.

قد ترقى هذه الممارسات التي تنتهك القانون الإنساني الدولي إلى جريمة حرب تشترك فيها مليشيا الحوثي، فقد اجتهدت، هي الأخرى، في منع وصول إمدادات الإغاثة إلى ملايين المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ورفضت دفع رواتب الموظفين، واستولت على المساعدات الدولية وسخّرتها لمقاتليها، ما ساعدها على الصمود في حربها ضد التحالف. نهج الحوثيين والتحالف سياسة التجويع ذاتها أداةً للمساومة في صراع النفوذ على المنطقة بين السعودية وإيران.

بلغت الحرب في اليمن بُعداً «سوريالياً وعبثياً»، حسب تعبير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني برصد الوضع في اليمن، وطالبت لجنة الخبراء مجلس الأمن هذه السنة بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية لوضع حدّ للإفلات من العقاب. ولكن بَدَل أن يدفع باتجاه المساءلة، شطب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، المملكة السعودية من «قائمة العار» للدول المنتهكة حقوق الأطفال، متجاهلا مسؤولية التحالف، بقيادة السعودية، عن قتل وتشويه ما لا يقل عن 222 طفلاً السنة الماضية، حسب ما جاء في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاعات المسلحة لعام 2019. وليست هذه المرّة الأولى التي تنجح فيها الرياض في تبييض صفحتها الأممية، فقد سبق أن هدّدت الأمين العام السابق، بان كي مون، بسحب كل مساهماتها المالية إن تم إدراجها في «قائمة العار» في تقرير 2015.

من أجل تدفق التبرّعات وتمويل جهود الإغاثة في اليمن، ترحّب الأمم المتحدة بالسعودية والإمارات، ومن يسلّحهما، على طاولة المانحين. وتردّ الرياض وأبوظبي على تهم قتل الشعب اليمني وتجويعه، بأنهما تحرصان على حياة المدنيين، وتوليان العمل الإنساني أهمية قصوى، وتخصّصان مبالغ طائلة لمساعداتٍ إنسانيةٍ يثني عليها العالم أجمع. وتتصدّر الأمم المتحدة ووكالاتها قائمة الشاكرين، فقد سعِد غوتيريس باستضافة السعودية مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن في يونيو/ حزيران 2020، وشكر «التزامها المستمر بالمساعدات الإنسانية لشعب اليمن»، وأثنى منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارك لوكوك على سخاء المملكة أيضا.

تعهدت السعودية بمساهمة قدرها 500 مليون دولار، أي نصف مساهمتها للسنة الماضية، في حين لم تتعدَّ تبرّعات الإمارات الـ 25 مليون دولار هذه السنة، ما جعلها موضع انتقاد في ظل نقص تمويل عمليات الإغاثة واستفحال خطر المجاعة. لكن المشكلة لا تكمن في قصور التمويل فقط، بل في مصدره أيضا. المعضلة في السماح لليد التي تجوّع الشعب عن قصد أن تطعمه بإحسان، في موقف عبثي لا ترى فيه الأمم المتحدة تناقضا، ففي مؤتمر صحافي انعقد في إبريل/ نيسان المنصرم في مقر الأمم المتحدة في جنيف، سأل أحد الصحافيين غوتيريس كيف ينظر إلى المفارقة في أن تقدّم دولة نفسها على أنها أحد المانحين والداعمين الرئيسيين لليمن، بينما تقصف المدنيين سنوات. أجابه الأمين العام بهدوء: «هذا البلد يتبرّع بالمال لإصلاح ما يدمره. حسنًا، نعلم جميعًا أن هناك حربًا في اليمن، وكلنا يعرف أطراف هذه الحرب، لكن يجب النظر إلى الأمرين بشكل منفصل».

أكثر من غيره، يدرك غوتيريس الذي عمل في الحقل الإنساني مدة طويلة، أن للعون الإنساني آثارا جانبية قاتلة، خصوصا حين تعيش الشعوب سنوات بين مطرقة المجاعة وسندان المعونات. تُجْرَح كرامة الشخص كل دقيقةٍ يقف فيها في طابور، بانتظار الحصول على بضعة كيلوغرامات من الأرز والطحين وأشياء أخرى. ويموت الآباء ألف مرّة، حين يشاركون العالم صوراً لأطفالهم، وقد شوّه الجوع والمرض أجسادهم، وحوّلها إلى هياكل عظمية، يتم ترويجها لجمع تبرّعاتٍ قد لا يصل إليهم منها إلا الفتات.

قبل أن تكون عمليات الإغاثة مهمة إنسانية، هي صناعة مُربحة تشغّل حوالي 600 ألف موظف في العالم، حسب تقرير مشروع «وضع منظومة العمل الإنساني» للعام 2018، الصادر عن «شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء» البريطانية. ويذكر التقرير أن وكالات الأمم المتحدة قد أنفقت 16 مليار دولار في العام 2015، وبلغت إنفاقات المنظمات غير الحكومية 16,8 مليار دولار في 2017. وبما أن العون الإنساني صناعة، هناك أطرافٌ تستفيد من إطالة أمد الحروب بشكل أو بآخر، بما فيها الجهات المانحة، بدءًا بأميركا التي تحتكر، منذ 1992، إدارة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. ويلخص برنامج «الغذاء مقابل السلام» الذي طبّقته واشنطن أزيد من خمسة عقود جلّ عيوب العون الإنساني الأميركي. وإلى حدود العام 2010، ظل قانون المساعدات الخارجية يشترط شراء فائض القمح من المزارعين الأميركيين وبيعه للحكومة، ثم يشترط شحنه على متن سفن أميركية يملك أغلبها تجار القمح، وتستغرق رحلتها نحو البلدان «المستفيدة» بين أربعة وستة أشهر. وأظهرت عدة دراسات أن البرنامج ساهم في توسيع أسواق صادرات أميركا، ومكّن المسؤولين من التخلص من الفائض الزراعي الناتج عن الإعانات التي تقدّمها الحكومة للمزارع المحلية، لكنه تسبّب في تقويض الإنتاج الزراعي المحلي في دول العالم الثالث «المستفيدة»، وتهديد أمنها الغذائي على المدى الطويل. والأسوأ أن واشنطن استخدمت المعونات الغذائية لتأجيج الحروب وإطالة أمدها، كما هو الشأن في «عملية شريان الحياة» في جنوب السودان. وتحت ضغوط أميركية، اضطرّت حكومة الراحل، الصادق المهدي، للموافقة على هذه العملية، لإيصال الإغاثة إلى جنوب البلاد، بعد أن رفضت الحركة الشعبية المتمرّدة وقف إطلاق النار.

> من أجل تدفق التبرّعات وتمويل جهود الإغاثة في اليمن، ترحّب الأمم المتحدة بالسعودية والإمارات، ومن يسلّحهما، على طاولة المانحين

> اتضح أن المساعدات تدعم المتمرّدين في اليمن، وتساهم بشكل غير مباشر في إطالة أمد الحرب

واستمرت أكبر عملية إغاثة في تاريخ الأمم المتحدة من 1989 إلى حدود 2005، واستغلّها المتمردون لتحويل جزءٍ كبير من الإمدادات الغذائية لصالح مقاتلي الجيش الشعبي، ما ساعدهم على مواصلة الحرب والتفاوض من موضع قوة إلى أن توصلوا إلى اتفاقية سلام تضمنت مشروع انفصال جنوب السودان برعاية أميركية، تحت غطاء أممي، عبر تغطيتها حوالي 70% من تكاليف «عملية شريان الحياة»، استطاعت واشنطن دعم التمرّد وانفصال الجنوب جرّاء حرب صوّرتها أنها دينية صرفة.

لم يتغيرّ الكثير في ممارسات العون الإنساني في مناطق الحرب منذ ذلك الحين، فقد كشف تقرير مجلة فورين أفيرز، الأميركية، لسبتمبر/ أيلول 2018، كيف سمح مجتمع المانحين لنظام بشار الأسد في سورية بالسيطرة على مساعدات دولية قيمتها 30 مليار دولار، سخّرها لدعم حربه من أجل البقاء في السلطة. أما في اليمن، فلقد التزمت الأمم المتحدة الصمت سنواتٍ، بينما كانت مليشيا الحوثي تستولي، هي الأخرى، على إمدادات الإغاثة وتحوّلها إلى جبهات القتال، وتبيع بعضها في السوق السوداء. وقد دان مجلس الأمن استيلاء المتمرّدين الحوثيين على المساعدات، بعد أن استمع إلى تقرير مفصل قدّمه مدير برنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، في جلسة يونيو/ حزيران 2019.

لا تزال الأمم المتحدة تحذّر من خطر مجاعة وشيكة، ومن نقص في تمويل جهود الإغاثة، ولا أحد يدري ما يمكن أن تفعله المنظمة الآن، وقد اتضح للجميع أن المساعدات تدعم المتمرّدين في اليمن، وتساهم بشكل غير مباشر في إطالة أمد الحرب. ولكن باستطاعتها الكفّ عن وصف مأساة اليمنيين بأنها «أزمة مجاعة»، والحديث بصدق عن تجويعهم المتعمّد، عن جريمةٍ ضد الإنسانية لن تمحوها تبرّعات الجناة للعون الإنساني.

(كاتبة مغربية)

ترهيب المنظمات الحقوقية في مصر

أحمد مفرح

تأتي أهمية ملف المنظمات الحقوقية للنظام المصري في أنها تمثل قمة المجتمع المدني المصري، وأنها تتمايز عن باقي كياناته باستقلالها إداريًا وماليًا، كما استقلالها عن قانون فعليٍّ يقيد نشأتها وعملها، بل تتخذ أشكالاً متعددة على أرضية قانونية متباينة، ويحكمها، من ثم، مع النظام المصري منطق الأمر الواقع وليس قيود التشريعات والقوانين، وربما لهاتين الخاصيتين (الاستقلال والتنوع) كان هدف النظام المصري من مواجهتها هو الهيمنة عليها ومحو استقلالها بعدما انمحت المساحة التي أوجدتها تلك المنظمات في الساحة السياسية المصرية منذ بداية العمل الحقوقي المصري في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

وبتتبع أوضاع منظمات حقوق الإنسان، في علاقتها مع النظم السياسية المصرية خلال العقدين الماضيين؛ يظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الصدام قد بدأ مع صعود دور العسكر في الحياة السياسية المصرية، ووصولهم إلى سدة الحكم في مصر، عقب ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011. فمنذ هذا التاريخ، قام النظام العسكري باتخاذ عدة خطوات، مثلت «بالونات اختبار» وصولاً إلى المحصلة النهائية التي يبتغي الوصول إليها، وكان من ضمنها حملة الاعتقالات الأخيرة ضد أعضاء «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، والتي أعتبرها (الحملة)، بصفتي الحقوقية، تدشينًا لقاعدة جديدة في التعامل بين النظام العسكري والمنظمات الحقوقية المصرية، هي تصنيف المدافعين عن حقوق الإنسان ضمن «الإرهابيين»!

ولم تكن هذه القاعدة الجديدة وليدة مصادفة، بل جاءت متسقة مع إجراءاتٍ متدرّجة اتخذها، أخيرا، نظام عبد الفتاح السيسي، واندرجت تحت صفة التشريعية والسياسية والإدارية، وكان الغرض منها «جس نبض» المجتمع الدولي، وتحديدًا الدول المعروف عنها دعمها المجتمع الحقوقي في مصر، والتي عقدت/ تعقد شراكات استراتيجية معه، والنظر في رد فعلها، وما ستقدم عليه من خطوات؛ حتى يستطيع مواجهتها بخطواتٍ مماثلة، أو التخفيف من حدّة التوتر. وضمن الخطوات التشريعية هذه، كان إرساء قرارات إدارية وإلباسها لباس المشروعية القانونية في محاربته المجتمع المدني في مصر، وفي مقدمته منظمات حقوق الإنسان، سواء عن طريق إصدار أحكام من محاكم استثنائية، أو بإرساء تشريعات قانونية، الهدف منها إضفاء صبغة المشروعية على القرارات التعسفية التي تتخذها الدولة ضد منظمات حقوق الإنسان.

أما خطواته السياسية، فقد عمد النظام المصري إلى إشغال المجتمع الدولي الداعم للمنظمات الحقوقية بالشراكات الاقتصادية والعسكرية، وتوجيه أنظاره إلى تلك المصالح، بعيدًا عن ملف حقوق الإنسان، فنجد، قبل كل خطوة اتخذها النظام ضد المنظمات والحقوقيين، نمطًا من الشراكة السياسية أو الاقتصادية مع تلك الدول الداعمة ضمانًا لسكوتها. وكانت تلك هي الخطة التي اعتمد عليها النظام المصري منذ 2015 وحتى الانتهاء من التعديلات الدستورية في إبريل/ نيسان 2019، والتي ضمن فيها السيسي الحكم بعدها بشكل مستدام.

على سبيل المثال؛ يجد الناظر إلى المشهد السياسي المصري، أخيرا، أن الخطوات التي أقدم عليها نظام السيسي، في اعتقاله الزملاء في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، قد سبقتها بفترة وجيزة مقابلته أكبر ممثلي الاتحاد الأوروبي، وقد حضروا إلى مصر للحديث عن الشراكات الاستراتيجية مع النظام في ملفات ليبيا، والهجرة، واللاجئين، والشراكات الاقتصادية، فيما غاب ملف حقوق الإنسان كليا عن الحديث والأنظار.

وإذا كانت هناك سمة واضحة نستطيع أن نصيغ بها تعامل الأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر مع المنظمات الحقوقية، فإنه يمكن القول إن نظام مبارك كان يعمد، في تعامله مع المنظمات، إلى وضع العراقيل الإدارية، ومحاولة تحجيم أنشطتها، غير أنه مع تسلمه مقاليد السلطة عقب ثورة يناير، بطريق مباشر وغير مباشر، بدأ النظام العسكري التعامل مع المنظمات الحقوقية بمنطق المنع، والاعتقال، والتهديد المباشر، سواء كان بالعصا أو الجزرة.

وقد بدأ الصدام بين العسكر والمنظمات الحقوقية مبكرًا، بل يمكن الإشارة إلى بدايته الفعلية في 3 فبراير/ شباط 2011، وبينما يشغل المصريون ساحات ميدان التحرير وميادين المحافظات المختلفة، اعتراضًا على نظام الرئيس حسني مبارك، ورغبة في إسقاطه، داهمت الشرطة العسكرية وقتها مكتب مركز هشام مبارك للقانون، واعتقلت اثنين من مندوبي منظمة العفو الدولية، وأحد مندوبي «هيومان رايتس ووتش»، إلى جانب اعتقال (المرحوم) أحمد سيف الإسلام، والمحامي مصطفى الحسن، وآخرين. وقد وصل عدد المعتقلين آنذاك إلى 30 معتقلًا ظلوا جميعًا محتجزين في معسكر 75 التابع للشرطة العسكرية في القاهرة، كما ألقت السلطات العسكرية القبض على ثلاثة من أعضاء «المركز المصري لحقوق السكن»، فقط لأنهم اصطحبوا معهم أغطيةً للمتظاهرين في ميدان التحرير. وكانت تلك الخطوة بمثابة «إعلان نوايا» للنظام العسكري بطريقة تعامله مع المنظمات الحقوقية، حيث عمل على إيقاف امتداد تلك المنظمات، وأوصل رسالة واضحة إليها آنذاك، مفادها بأن ملف التعامل معها قد انتقل من جهاز المباحث الداخلي، المعروف وقتها بـ«مباحث أمن الدولة»، إلى «المخابرات العسكرية» كما هو المتبع الآن!

وبعد 2013، عمد النظام العسكري فوق إطاحته السلطة السياسية المنتخبة إلى الانتقال من طور التهديد والاعتقال إلى معاملة المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر على أساس أنهم «منظمات إرهابية»، ينشط بها مجموعة من «الإرهابيين»، بالطريقة نفسها التي تعامل بها مع الجمعيات والمنظمات الخيرية التي قال إنها تابعة لجماعة الإخوان، ولكن مع تكتيك مختلف، ففي سبتمبر/ أيلول 2013، وضمن سعي السلطة إلى الانتقام من جماعة الإخوان المسلمين، والمتعاطفين معها، تم الإعلان عن التحفظ على أموال 1055 جمعيةٍ خيريةٍ كانت تقدم رعاية اجتماعية للفقراء والمساكين.

وعلى الرغم من أن هذا مثّل، من دون شك، انتهاكًا جسيمًا وواضحًا لكل الحقوق التي عملت المنظمات الحقوقية المصرية على المناداة بها؛ إلا أن الصمت الذي خيم على المجتمع الحقوقي المصري وقتها، وعدم التنديد بمثل هذا الفعل، ولو من قبيل التنديد البياني الشكلي، كان بمثابة «ردّة» على مسار المجتمع الحقوقي المصري، ورسالة إلى النظام بالانتقال إلى الخطوة التالية.

كانت هذه الخطوة بمثابة «اختبار أولي»، أراد منه النظام العسكري جس نبض المجتمع الحقوقي المصري ورد فعله، خصوصًا أن أحد الضالعين في هذا القرار وشرعنته كان وزير التضامن الاجتماعي السابق في حكومة الانقلاب العسكري، أحمد البرعي، والذي كان أحد رواد المجتمع الحقوقي المصري في أثناء عهد مبارك، وما بعد الثورة، ومن المنادين بقانون مستقل بعيد عن يد الدولة للجمعيات الأهلية، وكان تواطؤه وصمت المجتمع الحقوقي آنذاك أولى حلقات إطاحة ما بقي منهم اليوم. عقب تمرير تلك الخطوة، اتخذ النظام العسكري خطوات أخرى، كان من شأنها تضييق الخناق على المنظمات الحقوقية؛ وكان من أبرز أدواته، في هذا الصدد، القرارات الإدارية والتشريعات، فتم تعديل نص المادة 76 من قانون العقوبات المصري، والتي كانت السبب الرئيسي في القبض على عدة حقوقيين وصحافيين وقتها، إذ جاء تعديلها خصيصًا لتجريم الحصول على التمويل الأجنبي من الخارج. وصحيحٌ أن هذا التعديل لم يمسّ قانون الجمعيات؛ إلا أن إقرارها كان السبب المباشر في وضع ما بقي من المنظمات الحقوقية المصرية تحت سيف السلطة التنفيذية. وعلى المستوى العملي، يمكن القول إن زميلنا جاسر عبد الرازق لم يكن أول المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم اتهامهم جزافًا بالإرهاب، كذلك لم تكن «المبادرة المصرية .. « أولى المنظمات التي يتهمها النظام بأنها إرهابية، فما حصل معها سبق حدوثه مع «التنسيقية المصرية للحقوق والحريات»، حيث اعتقل مديرها التنفيذي، عزت غنيم، في 4 مارس/ آذار 2018، ثم تلت ذلك اعتقالات متوالية لمجلس إدارة التنسيقية، ومن أعضائه المحامية هدى عبد المنعم. ومن ثم، لا يبدو من قبيل المصادفة أن تتزامن ذكرى مرور عامين على اعتقال مجلس إدارة التنسيقية، ومرور أكثر من ثلاثة أعوام على اعتقال مديرها، عزت غنيم، مع البدء بتطبيق الممارسات نفسها التي تمت ضدهم، ولكن هذه المرة مع «المبادرة المصرية ..»، والهدف واحد، وصمها بـ«الإرهاب». بهذا يكون النظام المصري قد انتقل، عبر العقدين الماضيين، في علاقته مع المنظمات الحقوقية من التضييق الإداري، في عهد الرئيس مبارك، ومناورة مطالب المجتمع الدولي التي كانت تهدف إلى تعديل السياسات والتشريعات المنظمة لملف المجتمع المدني، إلى تعامل النظام العسكري بعد 2013 مع المجتمع الدولي بخصوص ملف حقوق الإنسان بمنطق «الرهائن»، حيث قصر مطالباتهم لا على التعديلات السياسية والقانونية العامة، بل على مطالباتٍ فرديةٍ بالإفراج عن قوائم لبضعة أفراد مؤثّرين لقاء مكاسب سياسية وقتية، ثم أخيرا، تحوّلت العلاقة بين النظام المصري والمجتمع الدولي، في هذا الملف، إلى مستوىً أكثر انحطاطًا، وهو مطالبة المجتمع الدولي بالبدء لا بمطالب الإفراج، بل بإثبات براءة المؤثّرين في المنظمات الحقوقية المصرية من تهمة مسبقة هي «الإرهاب»، ثم المساومة على الإفراج من عدمه، ما يعني الخسف بسقف المطالب الدولية في المجال الحقوقي، لينحسر من مطالباتٍ عامة وعاجلة، بخصوص سياسات الدولة، إلى محض نفي تهمةٍ شائنة، كالإرهاب، عن أفراد مشهود لهم في الداخل والخارج بالعمل الحقوقي والسياسي السلمي.

> الانتقال من طور التهديد والاعتقال إلى معاملة المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان على أساس أنهم «منظمات إرهابية»

من هنا، يبدو المخرج الوحيد لطرفي العلاقة غير المتكافئة مع النظام المصري (المنظمات الحقوقية والمدافعون عن حقوق الإنسان من جهة والمجتمع الدولي الداعم لهم من جهة أخرى) يتمثل في العمل على حشد الضغط الدولي ضد النظام المصري، ربما ببدء العمل على توصيف مصر دولة لا تلتزم باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، وحشد المعارضة الدولية لمساومة مصر المجتمع الدولي بالصفقات العسكرية والاقتصادية، لقاء غض النظر عن تجاوزاتها في ملف حقوق الإنسان، وكذلك تفعيل مبدأ الشراكات الاستراتيجية القائمة على مسطرة حقوق الإنسان، وعدم الاعتداد بأية نتائج قائمة على تشريعات قمعية أصدرها النظام، في ما يخص تعريف الإرهاب. وأخيرًا وليس آخرًا، أن يعمل المجتمع المدني الحقوقي على وقف التمييز بين الحقوقيين المحسوبين على التيار المدني وغيرهم المحسوبين على التيار المحافظ أو/والإسلامي، بالاعتبار من درس التاريخ القريب: «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»، فالنظام العسكري يستهدف الجميع بالاتهام نفسه من دون تمييز، ولا يفرق حقيقةً بين أي يتبع أي اتجاه.

(حقوقي مصري في جنيف)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads